نَحْوَ دَوْلَةٍ مَدَنِيَّةٍ شُورِيَّةٍ جُمْهُورِيَّةٍ اتِّحَادِيَّةٍ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ

راكان آل عايض

٢٠٢٥ م

نُسْخَةٌ مُنَقَّحَةٌ

نَحْوَ دَوْلَةٍ مَدَنِيَّةٍ شُورِيَّةٍ جُمْهُورِيَّةٍ اتِّحَادِيَّةٍ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ

المحتويات

1- مقدمة 7

2- اعرف من تُعارِضْ! 9

3- لا شرعية تُؤسَّس على القهر والإكراه 13

4- لا قداسة لعلم الكيان السعودي الغاصب 17

5- أُسُسُنَا وَمَبَادِئُنَا 21

6- كيف يعارضون الفساد وهم أساسه 26

7- غياب البديل!!! 30

8- التصور البديل لما بعد زوال آل سعود: نحو دولة مدنية شورية جمهورية اتحادية 35

9- الدولة العادلة 42

10- من المستحيل أن يكون المتغلب أو الوارث للحكم عادلاً، لأن عدالته تقتضي زوال حكمه واندثاره. 48

11- ماذا نريد؟ 54

12- مستقبل جزيرة العرب بين التوازنات الدولية والإرادة الجماهيرية!!! 62
13- المنطق السليم مقابل الانتظار المستحيل!!! 72

بسم الله الرحمن الرحيم

"لا إصلاح ولا إمكان تغيير، وبالتالي لا نهضة ولا تمكين قبل الاتّفاق - من قبل كلّ أطراف المعارضة المسلمة الحرّة في الداخل والخارج - على ضرورة تفكيك هذا الكيان (السعودي) وإسقاط نظامه وكل ما يتعلّق به، ومحاسبة كل متورّط ومسؤول كان فيه".

راكان آل عايض

مقدمة

كتبتُ هذه المقالات المتفرقة في إطار تأصيل طرحنا المعارض ورؤيتنا المستقبلية التغييرية الشاملة، وما تقتضيه من تصويب للمفاهيم والأفكار المغلوطة والمشوّهة لدى الكثيرين من جماهير شعبنا وأمتنا، محاولًا تسليط الأضواء على جذور المشاكل الحقيقية التي نعاني منها -لا سيما- في جزيرة العرب، وألّا تنحرف بوصلة المعارضين الأحرار عن الاتجاه الصحيح المتمثل في ضرورة السعي الدائم والجاد والواعي، بكل الطرق المشروعة، نحو تفكيك الكيان السعودي الغاصب الفاقد للشرعية، تمهيدًا لتأسيس البديل الشرعي المتمثل فيما طرحناه من تصور لما بعد آل سعود وكيانهم المؤقت، والذي هو في حقيقته (أي هذا التصور) إنما هو إعادة الحق والأمر والقرار لأصحابه، وهم الجماهير الساعية للحرية والتمكين والنهضة.

***

ثورة الأفعال مشروطة ومسبوقة بثورة الأفكار، وتغيير ما في الأعيان مرهون بتغيير ما في الأذهان.

يقول تعالى: ﴿..إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ..﴾ (الرعد: 11). صدق الله العظيم.

راكان آل عايض
27 فبراير 2025
لندن

كل فترةٍ يخرج "معارضٌ" جديدٌ؛ يدعو للشورى والعدالة والحرية، واستعادة الحقوق المنهوبة والمنتهكة. هذا جيدٌ، وندعم ذلك. لكن المشكلة أن معظم هؤلاء يكرّرون نفس الدعوة ويرفعون نفس الشعارات دون أن يتوقفوا قليلاً ليسألوا أنفسهم: كيف السبيل إلى ذلك؟

كيف يمكن أن نحقق الشورى والعدالة ونستعيد ما اغتصبه آل سعود من حقوق وثروات وأراضٍ؟ هذه هي النقطة التي لطالما ركّزتُ عليها؛ أعني كيف يمكن تحويل هذه الشعارات إلى واقع نعيشه؟ لأنه إذا انتقلنا من مجرد الدعوة للتمثيل والإصلاح السياسي إلى مرحلة اجتراح السبل والوسائل التي تمكننا من ذلك التحوّل، نكون حينها قد عرفنا ليس فقط كيف نحوّل الشعارات إلى واقع معاش، بل وندرك جيداً "نحن من نُعارِض؟".

وهنا جوهر الكلام كله؛ أنت الذي خرجت جديداً من المهلكة السعودية ساعياً للتغيير والإصلاح، وإعلاء صوت

الحق والدفاع عن المظلومين من المعتقلين والمهجّرين وعموم المسلمين في جزيرة العرب.. قف واسأل نفسك: من المتسبب في كل ذلك الظلم والقهر والطغيان؟ ما أساس مشاكلنا؟ هل ما نعانيه اليوم أمر طارئ أم امتداد لواقع ثابت لم يتغيّر إلا نحو الأسوأ؟

سيتبيّن لك أن كل ما نراه اليوم ليس سوى امتداد لما كان عليه الحال في عهود كل ملوك آل سعود منذ تأسيس الكيان السعودي في العام 1932م، بل ومنذ ما سُمّي بـ"الدولة السعودية الأولى" أو الاتفاق الشهير في العام 1744م، الذي على أساسه بدأ "قرن الشيطان" منذ العام 1932م واستمر حتى يوم الناس هذا، اتفاق محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب... إلخ. إذاً، فما نعانيه اليوم ليس أمراً طارئاً ولا مستغرباً، فكيف نضع كل اللوم على شخص بعينه وهو مجرد أثر من آثار السبب الحقيقي لكل ما نحن فيه اليوم؟

المشكلة، بل الكارثة والمأساة، بدأت منذ أن التقى ابن سعود بابن عبد الوهاب، فنشأت الشراكة بينهما باختراع عقيدة تلمودية تكفّر المسلمين وتستبيح دماءهم وأعراضهم وتحتل ديارهم، وأنهم مشركون عبدة قبور طيلة قرابة قرنين

من الزمن، حتى نشأ لاحقاً الكيان السعودي الذي نراه اليوم بدعم غربي بريطاني ثم أمريكي. ولا يزال يجثم على ديار المسلمين ومقدساتهم ويعيث فيها الفساد والظلم والإجرام.

إن أصل هذا الواقع اليوم ومسببه ليس ابن سلمان أو والده فقط؛ هما إن صح التعبير مجرد أثر جانبي للمرض الأخطر... للسرطان الذي يفتك بالأمة ودينها ومقدساتها: آل سعود والعقيدة الوهابية.

لذلك كله وأكثر، أقول لك: اعرف من تُعارِض. اعرف من مهّد الطريق ليصل للحكم شخص مثل ابن سلمان. لا تُضيّع حياتك ساذجاً تتلاعب بك مصالح المرتزقة وغاياتهم؛ تترك كل شيء طالباً الجهاد في سبيل الله ورفع صوت الحق وتغيير الواقع المظلم، ثم تكتشف أنك تخدم من حيث لا تعلم بقاء هذا الواقع بل وإطالة أمده وترسيخه.

فبدلاً من أن تصدح بالحق فتقول: آل سعود وعقيدتهم الضالة أساس مصائبنا، وما ابن سلمان ووالده سوى امتداد وأثر جانبي لذلك الورم السرطاني، تجد نفسك تصارع الأثر الجانبي تاركاً الورم الأصلي يمتد ويكبر حتى يقضي على كل شيء. كأن تقول مثلاً: لا، أنا لست ضد آل سعود، ولكن ضد ظلمهم وطغيانهم وبعض - وليس كل -

شخصياتهم، ولا أدعو لغير ملكية دستورية! فاحذر، رعاك المولى.

الأمر ليس بتلك الصعوبة - بالنسبة لي على الأقل -؛ كيان أُنشِئ على القهر والإكراه والإجرام وتكفير المسلمين وبثّ الرعب في قلوبهم؛ هو حتماً لا يمتّ للإسلام بأيّ صلة، وعليه فلا يمكن وصفه بأنه "شرعي" على الإطلاق. الشرعيّة تأتي من الرضا والقبول والاختيار (في إطار قيم الإسلام ومبادئه، الحرية والشورى وعدالة توزيع السلطة والثروة والمساواة أمام القانون في مقدمتها)؛ بل إنّه حتى الإيمان بالله - تبارك وتعالى - لم يجعلْ فيه سبحانه إكراهاً، وجعل الحرية والاقتناع والكفر بكل طاغوت شرط الإيمان به وبشرعه الحنيف. {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} (البقرة: 256).

أي إنّه حتى المرجعيّة نفسها التي تقوم عليها الحياة وكلّ النظم في الأمّة المسلمة - حتى هذه المرجعيّة نفسها - لا يمكن ولا بأيّ شكل فرضها على الناس بالقهر والجبر،

وإنّما سبيلها الإقناع والرضا والاختيار الحرّ. فما بالكم بما هو دون ذلك؟

إنّ هذا الكيان "السعودي" يا أحبّة فاقدٌ لكلّ أشكال الشرعيّة، ولا له من الإسلاميّة أيّ نصيب، لا يملك سوى "السيف الأجرب" الذي قطّع به آل سعود رؤوس المسلمين والأبرياء منذ أن سيطروا على هذه البلاد.

فكيف، والحال هذه، يُصرّ بعض المعارضين - هداهم الله وشرح صدورهم للحق - على الدعوة للإبقاء على هذا الكيان وإطالة أمده بتزيين صورة بعض أمراء آل سعود في نظر الناس، ومحاولة إقناعهم بأنّ الملَكيّة الدستوريّة جيّدة، وسيقبل بها آل سعود، وفيها يكمن الحلّ كلّه؟ وينسون أنّ الأساس نفسه مضروب وغير مقبول، وغير شرعيّ، ومعارضٌ لشرع الإسلام وروحه وقيمه وتعاليمه.

كيف تُقيم بناية على قواعد مضروبة وهشّة؟ أيعقل ذلك؟ هذا الحال مع ما يدعون إليه. لا شرعيّة تتأسّس على أسس غير شرعيّة. لا إسلام يتأسّس على غير أركانه وشروطه، أوّلها الكفر بالطاغوت بكل صوره ومستوياته.

الأمر كالتالي: ما بُني على باطل فهو باطل؛ ما تأسّس على القهر والإكراه والإجرام وتقتيل المسلمين ليس من

الإسلام في شيء، بل هو الباطل بعينه، ولن يكون يوماً - مهما حاول المخادعون - محلّ قبول أو رضا من جماهير شعبنا وأمّتنا.

ما العمل؟ التحلّي بالجرأة والتقدّم خطوات نحو الأمام والصدع بالحق؛ لا شرعيّة للكيان السعودي، ولا يمكن اعتبار حالة "الاتّحاد" المشوّهة الحالية هذه - لا يمكن اعتبارها حالة اتّحاد حقيقيّة نابعة عن رغبة وإرادة جماهير شعبنا في الجزيرة العربية.

وبالتالي، تفكيك هذا الكيان وإسقاط نظامه وما انبثق عنه أو تأسّس عليه (بما في ذلك عقيدته الاستئصاليّة) هي الخطوة الأولى نحو بناء دولة الإسلام الاتحاديّة، والشرع الحنيف (القانون)، والشورى (الديمقراطية كآلية معاصرة لها)، والعدل، والإحسان، والحرية، والكرامة، والمساواة بين الناس، ومحاربة الفساد، والربا، والاحتكار، والدعوة إلى الخير، والتواصي بالحق، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ونصرة المظلوم، وتحرير الناس من الظلم والطغيان في كلّ مكان، وحماية حقوق الإنسان، كلّ إنسان، وترسيخ الحريّات العامّة والدفاع عنها. أقول: لا إصلاح ولا إمكان تغيير، وبالتالي لا نهضة ولا تمكين قبل الاتّفاق -

من قبل كلّ أطراف المعارضة المسلمة الحرّة في الداخل والخارج - على ضرورة تفكيك هذا الكيان وإسقاط نظامه وكل ما يتعلّق به، ومحاسبة كل متورّط ومسؤول كان فيه.

كتبتُ مقالًا طويلًا شرحتُ فيه الأسبابَ الرئيسيةَ وراءِ معارضتنا للكيان السعودي، وتحت كلِّ سببٍ فصَّلتُ ما أمكن، وأرفقتُ مع المقالِ صورةً لعلمِ الكيانِ السعودي وهو يحترق، ونشرتُ المقالَ وأرسلته للكثيرين من الناشطين والمعارضين من مختلف التوجهات.

إلا أن أحدَ الإخوةِ الفضلاء الذين أرسلتُ لهم المقال لمطالعته والتعليق عليه أو حتى نقده، بعد أن اطلع (أو قد يكون لم يطلع أصلاً) على ما كُتب فيه، تركَ كلَّ شيءٍ وجاء يوصيني بأنه يجب علينا حفظُ "حرمةِ كلمةِ التوحيد"! استغربتُ في البداية، فقلتُ: ماذا تقصد بـ"حرمةِ كلمةِ التوحيد"؟ فلم يُجبني!

وعرفتُ لاحقًا ماذا يقصد، وقلتُ في نفسي: سبحان الله! تركَ كلَّ ما جاء في المقالِ وتعلقَ بالصورةِ التي أرفقتها معه "علمٌ يحترق"! لا أدري أينَ انتهاكُ حرمةِ كلمةِ التوحيدِ هنا؟ ورغمَ أنني لم أرفق صورةً للعلمِ وهو يُداس، ولا وهو

يُبصق عليه مثلًا، بل كان يحترق، وحتى أوراقُ المصحفِ التي مخطوطٌ فيها آياتُ اللهِ تُحرق وتُدفن كذلك، وحتى عتاةُ السلفيين يقولون بذلك! فأينَ الانتهاكُ لحرمةِ كلمةِ التوحيدِ في ذلك طالما أوصاني - الأخُ الفاضلُ - بحفظِ حرمتها؟ وكأنَّ التوحيدَ مجردُ كلامٍ يُخطُّ على مخطوطٍ أو يُرددُ في الهواء!!! ورغمَ أنَّ آل سعود يضعون سيفًا مع الشهادتينِ على علمهم، إلا أنَّ الأخَ الفاضلَ لم يسؤه ذلك ولم يعتبره تشويهاً لكلمةِ التوحيدِ وإساءةً لها، كما ساءه حرقُ العلم!

على كلِّ حال، العلَمُ السعودي ليس مقدسًا بالنسبة لنا، حتى وإن خطّوا عليه "لا إلهَ إلا اللهُ محمدٌ رسولُ اللهِ". هذا استغلالٌ لشعاراتٍ دينيةٍ لإحاطةِ علمِ كيانٍ غاصبٍ فاقدٍ لكلِّ شرعيةٍ - منتهكٍ للحقوقِ والحرياتِ والحرماتِ والأعراضِ - بهالةٍ من القداسةِ والحرمةِ المزعومةِ، ونحن لا نرى ذلك مطلقًا. لا قدسيةَ لعلمِ أيِّ كيانٍ سياسيٍّ ولو خطّوا كلَّ آياتِ القرآنِ عليه، هذا استغلالٌ لكلامِ اللهِ وتترسٌ به ضدَّ حريةِ الناسِ في التعبيرِ والرفض. ونحن نعبدُ اللهَ وحده، ولا نعبدُ المخطوطاتِ ولا الشعارات. لا يمكنُ أن نقبلَ

ذلك ولا أن يشعرنا أحدٌ بالذنبِ إذا ما أحرقنا هذا العلمَ أو قطّعناه أو سوى ذلك.

وينبغي على النشطاءِ والمعارضين في الخارجِ والداخلِ أن يتحرروا من هذا القيدِ الكهنوتيِّ والدجلِ والخداعِ الذي أوقعهم فيه آل سعود عندما أحاطوا كيانهم وعلمه بهالةٍ مزيفةٍ من القداسةِ لمجرد أن وضعوا شعارَ التوحيدِ عليه. والعجيبُ أنَّ كثيرين من الذين يرفضون المساسَ بهذا العلمِ بحجةِ كلمةِ التوحيدِ لم (ولا) نجدهم يعترضون على مشاهدَ من يدوسُ على العلمِ الإيرانيِّ رغمَ أنه عليه لفظُ الجلالةِ أيضًا! ونحن أصلاً نرفضُ رفضًا مطلقًا أن توضعَ مثلُ هذه الشعاراتِ الدينيةِ على أعلامِ الدولِ والكياناتِ ورايات الأحزابِ السياسيةِ أو أيِّ تنظيمٍ أو تجمعٍ سياسيٍّ. هذا تلاعبٌ بالدينِ وتوظيفٌ له لغاياتٍ سياسيةٍ ومصلحيةٍ.

جعلني أكتبُ هذا الكلامَ ما وجدته من الأخ الذي ركَّز على صورةِ العلمِ المحترقِ وتركَ محتوى المقالِ الذي أرسلته له، وذكَّرني تصرفه بالمثلِ الصينيِّ الذي يقول: «أشيرُ إلى القمرِ والأحمقُ ينظرُ إلى إصبعي». وهي إشكاليةٌ لدى كثيرٍ من النشطاءِ والمعارضين، فنجدهم يتخوفون دائمًا من الاقترابِ من العلمِ السعودي بأيِّ شكلٍ، لا حرقًا

ولا تقطيعًا ولا غيرَ ذلك. وأنا أقولُ لهم: علينا أن ندمرَ هالةَ القداسةِ هذه التي صنعها آل سعود حولَ كيانهم وعلمهم بأن لا نخشى من حرقِ هذا العلمِ وتقطيعهِ وإتلافهِ. ليس معقولًا أن لا نتعرضَ لأعلامِ الغاصبينَ والمحتلينَ والمستبدينَ وكياناتِهم لمجردِ أنهم يضعون لفظَ الجلالةِ عليها. لا وألفُ لا، لا نقبلُ بذلك، وعلى الأحرارِ جميعًا أن لا يتخوفوا من تحطيمِ قدسيةِ هذه الأعلامِ والكياناتِ المصطنعةِ التي هي في حقيقةِ الأمرِ من صنعِ المستعمرِ الغربيِّ، هيَ وأعلامُها وأسماؤُها وحدودُها وحكّامُها وكلُّ ما فيها.

هناك أسس ومبادئ لا - ولن - نحيد عنها بإذن الله تعالى، ومنها ننطلق، وعلى أساسها نتعاون ونعمل مع كل العاملين والساعين نحو الحرية والنهضة والتغيير، وحكم الشرع الحنيف، وشورى القرآن المجيدة وقيمه وتعاليمه العظيمة:

1- المرجعية الإسلامية، (المتمثلة في القرآن الكريم أولاً وأساساً، ومعياراً وهادياً للحق والرشد، ونوراً من الله، ثم ما صحّ (أي وافقه) من الأحاديث النبوية الشريفة).

﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ (الإسراء: 9).

﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ (الجن: 1-2).

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ (المائدة: 15).

﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِن رَّبِّي ۚ هَٰذَا بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف: 203).

2- الشورى أسلوباً للحكم والإدارة، ومنهج حياة في الأمر كله؛ صغيره وكبيره، في إطار المرجعية الإسلامية، وللأمة كلها برجالها ونسائها. والجمهورية شكلها المعاصر، والديمقراطية آليتها المعاصرة، ضمن مرجعية الوحي.

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران: 159).

﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (الشورى: 38).

3- عدم تولي الكافرين (الحربيين) والمعتدين والطغاة والظلمة وأعوانهم ومرتزقتهم أو التحالف معهم أو مهادنتهم، تحت أي مبرر أو ظرف.

﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ (المجادلة: 22).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (التوبة: 23).

﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾ (هود: 113).

﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۖ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (الجاثية: ١٩).

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: 190).

﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 256).

4- الإيمان الراسخ بعدم شرعية، وبالتالي عدم إسلامية "الكيان السعودي الغاصب" ونظامه، ورفض كل ما انبثق عنه منذ نشأته أو تأسس عليه، (بما في ذلك عقيدته الوهابية التكفيرية الاستئصالية).

5- السعي بكل الوسائل والإمكانات المتاحة والمشروعة لتفكيك هذا الكيان واجتثاث نظامه من جذوره، والحث على ذلك والدعوة إليه عبر كل المنصات المتاحة والمشروعة تمهيداً لإقامة حكم الإسلام، ممثلاً بالجمهورية الإسلامية؛ أي حكم الشورى والعدل والحرية والمساواة بين الناس، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعل قيم القرآن العظيم واقعًا يعيشه المسلمون.

﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ (النساء: 105).

﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ (الأعراف: 29).

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل: 90).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: 8).

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (النساء: 58).

﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ * كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ * تَرَىٰ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ يَتَوَلَّوۡنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَفِي ٱلۡعَذَابِ هُمۡ خَٰلِدُونَ * وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ (المائدة: 78-81).

٦- الرفض القاطع للملكية (حتى الدستورية منها) والوراثية بكل أشكالها، وحكم المُتغلب.

٧- الانفتاح للعمل والتعاون مع كل أبناء وبنات شعبنا وأمتنا في إطار ووفق هذه الأسس والمبادئ، مع إتاحة المجال للاجتهاد في كل ما دون ذلك، بل والتشجيع عليه.

قال أحدهم ذات مرّة: "إنّ من أمراء آل سعود من تمّ تصفيتهم بسبب معارضتهم للفساد والظلم!"

قلتُ (أنا): من هم يا تُرى؟ نوّرنا أنار الله قلبك وبصيرتك وشرح للحقّ صدرك.. إذ كيف - يا رعاك المولى - يعارضون الفساد وأصغر صغير فيهم أرصدته بمئات الملايين من الدولارات، بل وحتى بالمليارات؟ كيف تعارض الظلم وأنت وعائلتك تجثمون على صدر شعب بأسره منذ قرن وأكثر؛ بالغصب والقهر والتكفير والتقتيل، والنهب والسبي والترهيب والتنكيل؟ كيف يعارضون الظلم وكلّ فرد منهم يحمل صفة "أمير" ويُجهَّز لوراثة "العبيد"؟ ألا تعلم أنّ الإسلام لا يُبيح ذلك وحسب، بل ويحارب جميع أنظمة الطغيان والتوريث؟ كيف لا، والله يقول آمرا نبيه الخاتم: {وشاورهم في الأمر}؟ هذا وهو المصطفى! فكيف بنا نحن (الذين بعده وكل من عاصره) الأدنى منه مقامًا وشأنًا؟ وكيف من باب أولى بمن هم أدنى وأقل من

ذلك بكثير.. أعني آل سعود؟ ويقول تبارك وتعالى: {وأمرهم شورى بينهم}.. فالإسلام إذن أتى بالشورى، وعليها نستند في جهادنا ضدهم وضد كل البغاة والمستبدّين والغاصبين والوراثيين؛ فعلى أي شيء يا تُرى استند آل سعود ليتوارثونا غصبًا وكرها - كما لو كنّا متاعًا في حظيرتهم أو عبيدًا؟ أتعي ما أقول؟ كيف يعارضون الفساد والظلم ووجودهم بحد ذاته أكبر فساد وظلم وجور؟ بل إنّ وجودهم هكذا هو عين محاربة الله والرسول!

هل تعرف أن مُخصَّصات آل سعود يبتدئ صرفها منذ الولادة؟ وربما حتّى بمجرّد تكوّن الواحد منهم جنينًا في بطن أمه، تُخصَّص له المُخصَّصات إلى أن يموت، ثم يرثها أبناؤه وأحفاده من بعده.. وهكذا إلى أن يزولوا - بإذن الله وقوّته.

وطبعا يُفترض بك وأنت تتحدّث في هكذا شؤون أن تعرف أنّ ما لا يقل عن (90٪) من عائدات النفط تذهب لآل سعود؛ ولكل واحد من كبارهم عائدات ملايين البراميل من النفط والغاز لوحده.. لكل واحد.. هذا غير استيلاؤهم على الأراضي الشاسعة التي تُعد جزءًا هي الأخرى من المُخصَّصات أيضًا، وقصورهم الباذخة التي لا تُحصى،

وسيّاراتهم وطائراتهم ويخوتهم الأفخم والأحدث دائمًا، ووو... إلخ. ولا نجهل أنّه لا توجد شركة ولا مشاريع ولا بنوك كبرى أو صغرى في البلد إلا وتجد لآل سعود النّسبة الأعلى فيها ومنها؛ بالجبر والإكراه.. وهذا - بالطبع - غير متاجرتهم في المخدّرات والسلاح والخمور وغيرها... فتخيّل كمّ المليارات التي تدخل في حساب كل "أمير" منهم يوميًّا وشهريًّا وسنويًّا على مدار عقود من الزمن! أرقام تفوق الخيال! وطبعا كلّها - كما يعلم القاصي والداني - تذهب لحساباتهم في الخارج؛ فهم يدركون أنّ السقوط حتميّ لا مفرّ منه، ولذلك يعدّون العدّة للهرب في أيّ لحظة.

والذين تتحدّث عن أنّهم "عارضوا" الفساد والانتهاكات والظلم ووو... هذا كلّه كذب وافتراء وخداع وتلبيس على عامّة الناس؛ القصّة وما فيها باختصار: أنّ صراعهم لم يكن من أجل المُسعوَدين المقهورين وما يعانونه ويقاسونه، ولا حبًّا في الخير والعدالة وانتصارًا للمظلومين والمُعذَّبين كما تتوهّم وتتصوّر أو تُصوِّر - كيف ذلك وهم أساس الظلم والفساد والشر والإجرام والخيانة في هذه البلاد؟ - وإنّما صراعهم كان - وما زال - إمّا على السلطة المُغتصَبة، أو

الـغنيمة الـمنهوبـة، أو عـلى كـلتيهما... وتـلك هـي كـلّ الحكاية.

هل لديهم بديل؟

معظم أولئك الذين يتهموننا باللاواقعية لأننا نسعى لتفكيك الكيان السعودي الغاصب، ليس معظمهم بل كلهم، لا يمتلكون أصلاً حتى مجرد تصور لبديل عن الواقع التعيس الموجود، وعندما نقدم نحن البديل يقولون: "هذا ضرب من الخيال والجنون!!!"، ذلك لأنهم لا يريدون بديلاً أصلاً، وسيُوجدون العيوب في كل بديل حتى لا يبقى سوى كيان آل سعود كأمر واقع وقدر لا مفرّ منه!!! بل إن منهم من يسمي نفسه بـ"الإسلامي" ثم يرفض المدينة المنورة كعاصمة للدولة الاتحادية مُفضّلاً عليها الرياض (قرن الشيطان)!! مع أننا لم نقل إن المدينة المنورة ستكون العاصمة عن طريق الإجبار، وإنما سيخضع هذا الاقتراح للتصويت من قبل ممثلي الشعب في مجلس شوريّ اتحادي. بينما هم يريدون الرياض بالقهر والإجبار وكأمر واقع موجود كوجود كيان آل سعود ومثله كيان الاحتلال في

فلسطين، فضلاً عن أنه ليس لها أي قَبول أو معنى أو حتى رمزية تاريخية لكي تكون هي عاصمة الدولة!!! فبأي حق تكون هي العاصمة؟ وأي رمزية في ذلك؟

على كلٍ؛ هذا مثال بسيط عن التخبط الذي يعيشون فيه، أقصد المعارضة المُسعوَدة التي لا تجد في الانتساب لآل سعود بأسًا ولا عارًا، ولا في نسبة جزيرة العرب لهم، بل نسبة الحجاز حيث مكة والمدينة لهم أيضاً!!! وتعتبر ذلك أمرًا محمودًا وتفضّلاً من آل سعود يُشكَرون عليه، أن نسَبونا لهم، وكأننا طارئون على التاريخ، لا نسب لنا أو هوية ولا وجود!!!

والواقع أنهم هم الذين يعيشون في الأوهام عندما يتبنون ما يحاول آل سعود غرسه في الأذهان من قديم وهو أنهم باقون يحكمون حتى قيام الساعة، هذا إن كانوا يؤمنون بالساعة أصلاً، وأن التغيير تخضع له كل الأمم والدول والإمبراطوريات ما عدا الكيان السعودي الغاصب المحمي غربياً والمستمر بالسيف وسلاح التجهيل والكهنوت، فله حصانة ضد التغيير والموت.

وهذا كفر بسنة الله التي تخضع لها كل الموجودات، ولكن نجح آل سعود بالفعل في غرس هذه الأيديولوجيا

الخبيثة والفاسدة ليس في الشعب وحسب، بل وفي من يعتبرون أنفسهم معارضين وإصلاحيين ويسعون لتحقيق العدالة وحقوق الإنسان والحريات ودولة القانون... الخ.

هذه حقًا مأساة مركبة ومعقدة... ومنهم من يحاول جاهداً ليس فقط لنشر هذه الأيديولوجيا الكافرة بسنن التاريخ والاجتماع والكون، بل والزيادة عليها بأن هذا الكيان مستقر ونحو مزيد من الاستقرار وأن ينسب الناس فيه إلى آل سعود أو أن تسمى الجغرافية الأكبر من جزيرة العرب بـ"السعودية" ليس هو الإشكال، ولا ينبغي أن يكون التركيز عليه... هكذا يفكرون، ثم يتهموننا نحن بالخيالية وربما بالجنون.

القضية أن هذه المعارضة المُسعوَدة الشيء الوحيد الذي يجمع بين مختلف أطرافها بتنوع درجاتهم ومستوياتهم، هو انعدام الفكر والرؤية والبديل لما بعد آل سعود وكيانهم الزائل بسنن الله الحتمية... ولذلك عندما نقدم نحن بديلاً نرى فيه أولاً القدرة على تحقيق الشرعية الحقيقية، والاتحاد الحر وإرادة الشعب، وإمكانية التطبيق، ويناسب طبيعة الشعب لدينا وسهل الاستيعاب بل قابل للبناء عليه والزيادة عليه وتطويره لما يحقق هدف الشرعية

والحرية والعدالة والمساواة والحقوق والحريات ودولة القانون والمؤسسات... عندما نقدم نحن ذلك البديل الواقعي والشرعي (الشرعي لأنه يحيل الأمر إلى أصحابه، أي الشعب)، الذي بالفعل يهدد وجود ما يسمى بالسعودية والهوية السعودية والأيديولوجيا الوهابية، نتهم بالخيالية والبعد عن الواقع وربما يصموننا بالجنون أيضاً، ذلك أنهم هم أنفسهم سعوديون ووهابيون ويحبون كيان آل سعود ولا يتخيلون زواله، وسعينا لتغيير كل ذلك والسعي نحو تحقيق الاتحاد الحر والكيان السياسي الشرعي القائم على أساس الشورى والاختيار الحر والاقتناع وليس بالسيف الأملح وقهر إرادة الناس... سعينا لكل ذلك هو تهديد لهم هم ولمعتقدهم في المقام الأول، باعتبارهم سعوديين ووهابيين، وتغيير كالذي ندعو إليه هو بمثابة الانتحار إن هم قَبلوه، لأنه لا يغير الواقع السياسي وحسب، بل ويصيب معتقدهم الديني الوهابي في مقتل، وذلك من شأنه أن يحدث أزمات نفسية قد تصل بمعظمهم حد الانتحار.. ناهيك عن أن استمرار الواقع كما هو وبقاءهم هكذا يُشكِّل مصدر دخل كبير لهم، وهم يتفاخرون بذلك على كل حال، ويعتبرون الارتزاق حلالًا بل وإنجازًا وجزءًا لا يتجزأ من أساسيات

وفلسفة العمل السياسي... ويخدعون أنفسهم بذلك ليظلوا في غيهم وضلالهم حتى يستيقظوا يومًا فيروا كيان آل سعود قد انهار في سويعات قليلة، وسيجدون أنفسهم بلا قيمة، ولا مشروع ولا قَبول لهم لدى الشعب أصلاً... أو لا يستيقظون فيواجهون الحساب العسير عند أعدل العادلين... وهذا ما يخشون حتى مجرد التفكير فيه، لأنه يذكرهم بتيههم وضلالهم وواقعهم العبثي وعيشهم في أوهام يحاولون بها تهدئة أنفسهم وتخدير ضمائرهم كي تستمر مصادر دخلهم بالسير والتدفق دون أي شعور بذنب أو حتى تقصير...

التصور البديل لما بعد زوال آل سعود:
نحو دولة مدنية شورية جمهورية اتحادية

إننا عندما نخوض في مسألة السعي نحو تفكيك الكيان السعودي الغاصب وإعلان قيام سلطة الجماهير وتأسيس الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية - لا سيما ونحن أول الذين رفعوا شعار «تفكيك الكيان السعودي واجب وضرورة» - فإن لدينا تصورًا واضحًا لما نريد، وليس الأمر مجرد رفع شعارات براقة وعبارات رنانة، وإنما هناك ما نريد له أن يتم بعد تفكك أو تفكيك كيان آل سعود وزوالهم، وليس هو أننا نريد فقط اجتثاث آل سعود وكيانهم، ثم نظل هكذا نتفرج على واقع جديد لا تكون لنا رؤية لما يجب أن يكون عليه، وليس أيضًا أننا نريد الاحتراب وسفك الدماء بين الناس أو الفوضى والخراب وانعدام الأمان.

وإنما نحن نريد واقعًا أفضل بكثير من واقع اليوم، يقوم على أسس سليمة، أسس الحرية والمساواة والعدل والشورى والاختيار، لا الغصب والجبر والتمييز والقهر

والاستبداد. وتصورنا للمشروع البديل جد يسير وسهل الفهم وممكن التطبيق بإذن الله، إذا ما اتحدت الجهود وصدقت النوايا.

فقلنا: إنه بمجرد تفكك الكيان السعودي وتحرر الأقاليم والمدن الواحدة تلو الأخرى من قبضة آل سعود، فإنه يتم الآتي: يتداعى سكان كل منطقة وإقليم ليفرزوا (٢٠٠ أو أكثر أو أقل، سيحدد الرقم المناسب طبقًا للتعداد السكاني لكل إقليم، من قبل المختصين في هذا) شخصية كفؤة (ذكورًا وإناثًا) عبر آليات انتخابية تضعها لجان مختصة في كل إقليم في الوقت المناسب، ليشكلوا بعد ذلك مجلس شورى محليًا؛ أو هو أشبه بحكومة محلية تدير شؤون ذلك الإقليم وتسير شؤون جميع سكانه.

وعندما نقول سكان تلك المنطقة أو الإقليم، فإننا نعني كل من يعيش فيها (بغض النظر عن جنسه ولونه وعرقه ولسانه...)؛ فليس الأمر محصورًا بأحد دون أحد ولا جماعة دون جماعة.

ثم يقوم ذلك المجلس المحلي بفرز (٣٠ أو ٣٥) عضوًا عبر التصويت المباشر من أعضاء المجلس المحلي،

لـيكونـوا مـمثلي تـلك الـمنطقة فـي المجـلس الـشوري الاتحادي في العاصمة الاتحادية.

ويتم ذات الأمر في كل الأقاليم والمناطق الأخرى

وقلنا إن العاصمة التي نقترحها ستكون المدينة المنورة، على أن يخضع ذلك للتصويت أيضًا.

فإذا ما تم فرز (٣٠) عضوًا من كل مجلس شورى محلي، يقوم الأعضاء المُفرَزون بتشكيل المجلس الشوري الاتحادي.

وبذلك يكون لدينا مجالس شورى محلية بصلاحيات واسعة تمنحها حق ممارسة الحكم الذاتي (المؤقت) في كل إقليم، ريثما يتم التصويت على حالة الاتحاد بين الأقاليم في المجلس الاتحادي والعاصمة الاتحادية، وترشيح اسم الجمهورية واختيار علمها، مع الابتعاد عن أي شعار قومي؛ والتركيز على الأبعاد الإسلامية حصرًا، (واقترحنا نحن أن يكون الاسم هو: الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية)، ويتم وضع دستور للبلاد ويعرض على الاستفتاء الشعبي، فإذا ما حصل على أغلبية يتم اعتماده، ثم البدء بتشكيل الحكومة الاتحادية (مع خيار بقاء الحكم الذاتي لكل إقليم إذا اختار سكانه ذلك)، ويكون لدينا

كذلك المجلس الشوري الاتحادي الذي يمتلك صلاحية اختيار رئيس الوزراء، ويخوّله بتشكيل الحكومة الاتحادية.

فإذا ما تم تشكيل الحكومة الاتحادية، يتم إرسال نائب لكل وزير من أعضاء الحكومة الاتحادية لكل إقليم من الأقاليم (التي لم تصوت لخيار بقاء الحكم الذاتي)، لتكون الجماهير عامة مشاركة بشكل أوسع ومراقبة بشكل أكبر وأدق لكل ما تقوم به الحكومة الاتحادية. وبعد ذلك كله يتم الإعلان عن بدء السباق الرئاسي لاختيار رئيس الجمهورية الإسلامية الاتحادية في الجزيرة العربية، والذي ستكون كل صلاحياته محددة من قبل مجلس الشورى الاتحادي.

ونؤكد هنا مجددًا على أن الأساس الذي تقوم عليه هذه الجمهورية هو أساس الإسلام وقيمه وتشريعاته وفلسفته ومبادئه وأصوله الكلية؛ وأن أساس الانتماء فيها هو الانتماء الإسلامي العام، أي لا للكيان السياسي ذاته وإنما للإسلام وقيمه فقط، وعليه فإن سكان الأقاليم هم كل من يعيش فيها، بغض النظر عن لغاتهم وأجناسهم وأعراقهم وألوانهم وحتى أديانهم (ما داموا مسالمين)، وبغض النظر عن سبب عيشهم فيها، فقد يكونون فيها منذ وُلدوا هم وآباؤهم

وأجدادهم وأجداد أجدادهم، أو يكونون قد انتقلوا إليها لاجئين أو مهاجرين أو باحثين عن الرزق والاستقرار في فترة ما من حياتهم فأصبحوا يعيشون فيها بشكل دائم. وبالتالي، فإن كل اللغات معترف بها، ومن حق كل من يعيش في الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية أن يتحدث بلغته، وأن يتعلمها ويعلّمها، والدولة مسؤولة عن توفير المترجمين في كل مؤسسات الجمهورية لكل اللغات.

ولا ينص الدستور على لغة رسمية محددة، وإنما يشير فقط إلى اللغة العامة التي تتحدث بها الأغلبية، مع احترام بقية اللغات، بحيث لا يقع أي تمييز على أساس اللغة بين المسلمين وكل الذين يعيشون على أرض الجمهورية الإسلامية.

وبما أن اللغة العربية هي لغة الأغلبية (ولذلك سميت جزيرة العرب أو الجزيرة العربية، مع أنه حتى هذا الاسم ليس مقدسًا ولا جامدًا بالنسبة لنا)، فستكون هي اللغة العامة (بغرض تيسير سير شؤون الحياة والناس، وحق الناطقين بها في أن يتحدثوا بها، مع النص دستوريًا على الاهتمام والعناية بتعليم لسان القرآن المحفوظ بأمر الله، وتطوير وتيسير سبل تعلم العربية لمن أراد تعلمها)، دون

إقصاء بقية اللغات أو التمييز في الحقوق والواجبات على أساسها، اللهم إلا فيما هو متعلق بمجال تعليم اللغة نفسها.

***

وأخيراً: مما يجب الدعوة إليه والدفع باتجاهه، بضغط من جماهير الأمة في العالم الإسلامي كله، هو ضرورة أن تشارك في إدارة الحج والعمرة جميع الدول الإسلامية بالشورى والعدل، عبر هيئة تنظيمية إسلامية منتخبة، وذلك لقوله تعالى: {..وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} (المائدة: ٢)؛ ولأن المسجد الحرام قد جعله الله للناس سواء، العاكف فيه والباد: {..وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ..} (الحج: ٢٥)، لا فرق بين المقيم فيه أو الزائر له، وليس هو حكرًا على أحد بعينه (والمسجد النبوي كذلك)، كما يروّج لذلك المتسلطون على مكة والمدينة اليوم (نعني آل سعود، ومن شابههم ممن يحملون فكرة زعم أحقيتهم دون غيرهم بمكة والمدينة!)، حيث يحرمون كثيرًا من المسلمين من زيارة

بيت الله الحرام، لا لشيء إلا لأن لهم مواقف سياسية معارضة!!

دولة عادلة... هذا ما ينادي به الجميع، ونحن من ضمن هؤلاء طبعًا. والعدل قيمة جوهرية وأساسية في الإسلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 90]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [سورة النساء: 58]. والله تعالى يؤكد ذلك حينما يجعل الهدف من إنزال الكتب والرسالات هو إقامة القسط، وهو أكثر من العدل أو هو تمام العدل: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: 25]. ولكن لهذا العدل أو القسط تمظهراته؛ الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية،

وتمظهره السياسي هو الشورى: "وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ"، بحيث إن الدولة العادلة لا تكون عادلة ما لم تقم هي وسياساتها وكل شيء فيها على الشورى. الشورى في الأمر كله بين الشعب كله رجالًا ونساءً. وعليه، فإن مطالبتنا بالدولة العادلة يعني ضمناً وبداهة المطالبة بالشورى كونها التمظهر السياسي للعدل، أو هي العدل السياسي بتعبير آخر. بجانب بقية صور العدل.

والشورى بما هي تشارك وتداول وحوار وحرية وسعة، لا يمكن لها أن تجتمع في آن واحد هي والتوريث بما هو استبداد بالحكم وحصره في سلالة واحدة دونًا عن بقية الشعب. فإذا حضر التوريث، قُضي على الشورى وكان الاستبداد والإكراه وتكميم الأفواه والتسلط والاستئثار بالقرار والسلطة والمال. وإذا كانت الشورى، انتفى التوريث وحل التشارك والتداول والحوار والتوافق وحرية الاختيار والكلام والاعتراض.

إذن، والأمر كذلك، يصبح الحديث عن دولة المواطنة والعدالة والقانون والمؤسسات محض هراء وضربًا من العبث والخبل في غياب الشورى كمبدأ أساسي للكيان السياسي ونظامه ومؤسساته وكل شيء فيه. لذلك، لا يمكن بل

يستحيل أن نناقش موضوع التغيير والإصلاح في جزيرة العرب - لأن الحديث هنا عنها - دون التطرق لطبيعة النظام القائم هناك، وهو النظام الوراثي. وكل ملكية هي وراثية، ولا مجال في الإسلام للتوريث كما شرحنا آنفًا، ولا لأن تكون طبقة من الناس فوق بقية الناس، وتحمل ألقاب السمو والجلالة والفخامة والمعالي... إلخ، كما هو الحاصل حتى في ما يسمى بالملكيات الدستورية. فإذا كان الملك في هذه الأخيرة يملك ولا يحكم، أي وإن لم يكن حاكمًا آمرا ناهيا، فإنه تبقى له سلطة "شرفية" ومكانة فوق الناس له ولسلالته بالإضافة إلى الامتيازات والمخصصات المالية وغيرها. وفي مجتمع الإسلام لا مجال لهذا العلو والتعالي لفئة ما على بقية فئات الشعب، والمساواة بين الناس هي الثمرة الأولى والمباشرة لعقيدة التوحيد «لا إله إلا الله». لا أحد يعلو على أحد حتى وإن ارتضى بعض الناس ذلك.

كأن يستشهد أحدهم معترضًا بنموذج بريطانيا - وأشباهها - على سبيل المثال: أليست بريطانيا ملكية دستورية؟ فلماذا لا نكون مثلها؟ وما العيب فيها؟ ببساطة نجيب: بريطانيا ليست مرجعنا، وهي بإبقاء فئة من المجتمع هي الأسرة المالكة فوق بقية الناس، وإعطائها

ألقابًا تأليهيّة وامتيازات اقتصادية وغيرها، فكل ذلك - ومثله - هو مخالف لشكل المجتمع الذي ينطلق من فلسفة الإسلام ومصدره القرآن. ومن هنا، مرجعنا هو الإسلام وكتابه العزيز، لا بريطانيا ولا غيرها من العالمين. ثم إن الشعب البريطاني سبق وقطع رأس تشارلز الأول، أي أنه حتى شكل الحكم هذا الذي نراه اليوم لم يأت بلا ثمن. وإن كان مرفوضًا لدينا كمسلمين، فلا وجود للملكية من الأصل، لا دستورية ولا غير دستورية، وإنما الأمر للشعب كله، شورى بينهم. ويستحيل أن يكون الأمر «شورى بينهم» وفوقهم فئة تملكهم وتُسبغ عليها صفات القداسة والتأليه. فضلًا عن أن ذلك نقيض لثمرة التوحيد الأولى، ألا وهي المساواة بين الناس. ولا علاقة لذلك طبعًا بالتفاضل في الرزق، فذلك مرده لكل إنسان وجهده، والأمر متاح للجميع، على أن لا يكون أحد تحت خط الفقر أو لا يعيش حياة يتوفر له فيها كل أساسيات وضرورات الحياة الكريمة.

وإذا كان الإصلاح بمعناه العام والخاص يتضمن ويشترط الإصلاح السياسي، أي تحقيق الشورى، فإن معنى ذلك إنهاء التوريث والملكية بكل أشكالها. وإذا كان الشعب قادرًا على إجبار آل سعود على التنازل عن سلطتهم

والقبول بالملكية الدستورية، فلماذا يتم الإبقاء عليهم حينئذٍ، وهم الغاصبون السارقون المحتلون التكفيريون القاتلون؟ هل هو نزوع خفي نحو المازوخية مثلًا؟ أن نبقي عليهم ونحن من بيدنا السلطة؟ أن يكونوا مالكين لنا ثم ندعي أننا مسلمون وأحرار؟!

أي إسلام هذا الذي يقبل بتقسيم البشر بين سادة وعبيد وملوك ومملوكين؟! هذا ليس الإسلام، الإسلام هو المساواة، والملك لله وحده لا شريك له فيه: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: 111]. هذا لمن وعى حقيقة قيم الإسلام وتشبع بها ولم يقبل بتحريفات المحرفين من كهنة السلاطين وعبيدهم...

إذن، لا إصلاح، سواء حقوقي أو اجتماعي أو اقتصادي، بلا إصلاح سياسي.

والإصلاح السياسي يعني تحقيق المشاركة الشعبية أولاً وقبل كل شيء، أي انتزاع الشعب لحقه في حكم نفسه بنفسه، أي بتحقيق الشورى. وتحقيق الشورى يستلزم القضاء على التوريث، والقضاء على التوريث يعني القضاء

على الملكيات، والقضاء على الملكيات يعني القضاء على فكرة تقسيم الناس إلى مالكين ومملوكين.

من المستحيل أن يكون المتغلب أو الوارث للحكم عادلاً، لأن عدالته تقتضي زوال حكمه واندثاره.

يعتقد البعض أنه بالإمكان أن يوجد حاكم متغلب أو وارث للحكم (أي غير شرعي) ويكون عادلاً، وهي تشبه مقولة "المستبد العادل". فهل في ذلك شيء من الصحة؟ سؤال يطرح!

كلمة "مُتغلِّب" هي فاعل من الفعل "تَغَلَّبَ".. تغلَّبَ، يَتغلَّب، تغلُّبًا، فهو "مُتغلِّب"، والمفعول "مُتغلَّب عليه". تَغَلَّبَ عَلَى عَدُوِّهِ: قَهَرَهُ، اِسْتَوْلَى عَلَيْهِ.. تَغَلَّبَ عَلَى الْمَصاعِبِ: ذَلَّلَهَا. تَغَلَّبَ عَلَيْهِ النُّعَاسُ: غَلَبَهُ، اِسْتَسْلَمَ لَهُ.. فالتغلب إذًا هو القهر والاستيلاء والغلبة. والمتغلب هو من يستولي على ما ليس له عنوة وغصبًا.

وكلمة "مستبد" هي الفاعل من الفعل "استبدَّ".. استبدَّ بـ، يستَبِدّ، استَبْدِدْ / استَبَدَّ، استبدادًا، فهو "مُستبِدّ"، والمفعول "مستبَدّ به". استبدَّ الشخصُ بالأمر: تعسَّف، انفرد به من غير مشاركٍ له فيه. والحُكْم الاستبدادي: هو الذي يقوم على التسلُّط والتعسّف المطلق والتَّفرّد بالحكم..

فالمستبد إذاً هو المتفرد بالأمر والحكم، والمتعسف، والمتسلط.

إنَّ سؤالاً كهذا لا ينبغي أن يطرحه امرؤ مسلم مؤمن قرأ كتاب الله وفهم شرعه ومبادئه الكبرى التي لا نمل من تكرارها والتذكير بها كل حين، وهي:

(الحرية/ أن تكون الشورى، التي هي: (حق الأمة في حكم نفسها بنفسها)، ضمن مرجعية وحاكمية الوحي، وبما لا يتعارض معه/ وحدة الأمة المسلمة/ القيام بالقسط/ المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، وأمام القانون/ الكرامة للجميع دون تمييز أو تهميش أو نبذ أو إقصاء، وصون حقوق وحريات الإنسان؛ كل إنسان، ومعرفة أن الأكرم عند الله هو الأتقى، فلا محلّ مطلقًا لعنصرية أو تعصّب، ورب العالمين خلقنا شعوبًا وقبائل لنتعارف، لا لنتنافر ونتناحر أو يعلو بعضنا على الآخر/ التواصي بالحق، والصبر على ذلك، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر/ أن تكون كل التشريعات والقوانين الصادرة من مجالس التشريع المنتخبة من قبل الأمة (أولي الأمر منكم) داخل الكيان الإسلامي ضمن حدود الله تبارك وتعالى، منضبطة بمرجعية الوحي (المرجع الأعلى)، ولا تتعارض معه؛ فلا

تتعدى على شيء من محرماته التي جاءت فيه حصرًا (فالحرام ما حرمه الله في كتابه)/ أن يكون المرجع عند وقوع النزاع بين الأمة وأولي الأمر هو كتاب الله تعالى، لقوله سبحانه: {.. فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} (النساء: ٥٩)، أي إلى رسالة الله التي نطق بها وحملها رسوله وبلّغها وعمل بها كما أُمر).

نقول إن من عرف ذلك ووعاه وتشبع به عقله وقلبه لن يتفوه بهكذا سؤال لا ينم إلا عن عقلية أقل ما يمكن أن توصف به أنها "تغتصب المنطق السليم" أو هي ساذجة. لماذا؟

ماذا لو قلت لك: هل يمكن أن يوجد شخص واقف وجالس في نفس الوقت؟ أو يركض ومتوقف في نفس الوقت؟ أو أن يكون الليل نهارًا والنهار ليل؟ ستقول: محال! فتلك كلها أضداد لا يقع أحدها سوى بانتفاء الآخر. فلا يمكن أن أجلس إلا إذا لم أكن واقفًا، ولا يمكن أن أركض إلا عندما لا أكون متوقفًا، ولا يمكن لليل أن يكون ليلًا إلا إذا زال ضوء النهار وجاء الليل، وهذا بالضبط ما ينطبق على

مقولة "المستبد العادل" أو إمكانية أن يوجد متغلب أو وارث للحكم ويكون عادلاً في نفس الوقت.

فالمتغلب، كما تبين آنفًا، هو الذي يستولي على الحكم دون وجه حق، أي بالقوة، فيركب ظهور الناس غصبًا وكرهاً ليستبد بأمرهم.

فكل متغلب مستبد بالضرورة. ولا يستبد بالأمر سوى من لم يأتِ بالسبيل الشرعي الذي هو اختيار الناس ورضاهم به، فكل مستبد متغلب بالضرورة، فهو باستبداده إنما يقهر إرادة شعبه وحقوقه. وكلاهما، المتغلب والمستبد، لا شرعية له، وكذلك الوارث للحكم. والعنوان الشامل الذي يجمع الثلاثة هو الظلم (انعدام العدل)، وهو ضد العدل. فلا يمكن أن يكون الإنسان عادلاً وظالمًا في نفس الوقت، ولا يمكن للظالم أن يكون عادلاً وهو ظالم، وإلا لما سمي ظالمًا من الأصل. وكيف يكون عادلاً ووجوده أصلاً قائم على الظلم، أي على انتفاء العدل ومحاربته؟ أي وجوده بحد ذاته هكذا هو ظلم. والظلم ليس بعدل.

إذن، لا يصح أن نقول "مستبد عادل" لأن العادل لا يستبد، والمستبد لأنه مستبد لا يكون عادلاً، وإلا انتفت عنه صفة المستبد.

ولا احتمال لأن يكون المتغلب أو الوارث للحكم عادلاً وإلا زال حكمه ولم يعد حاكمًا. بمعنى أنه حتى وإن وجد على سبيل الافتراض حاكم ورث الحكم من والده، فهو حكم متغلب ووراثي (أي منعدم الشرعية، أي ظالم، أي غير إسلامي). ثم أراد هذا الابن أن يصحح الوضع ويكون عادلاً، فما هو أول شيء عليه القيام به؟ ببساطة أن يترك مكانه (الذي لا حق له فيه ولا لوالده) ليعود الأمر إلى أصحابه، أي الشعب، لتتحقق الشورى "وذلك هو العدل السياسي"، ويعيد ما نهب وما يسيطر عليه من أموال وممتلكات هو ومن سبقه في الحكم إلى الشعب، ويرد كل المظالم. وذلك هو "العدل الاقتصادي والاجتماعي".

أي أنه عليه كي يكون عادلاً أن لا يكون حاكمًا، هكذا ببساطة. لأن وراثته للحكم ظلم صراح، أي ليس عدلاً. والاستبداد بالأمر واحتكار السلطة والثروات وتوارثها ظلم صراح أيضًا. فمن يستبد بالأمر ليس عادلاً، ومن يرث الحكم والثروات والناس لا يمكن أن يكون عادلاً إلا إذا انقلب على نفسه وحكمه، وصار ليس حاكمًا، أي فردًا عادياً بعد أن يخضع للحساب الشعبي العسير، وبعد أن

يعود الأمر لأصحابه، أي الشعب، وتعود لهم ثرواتهم وترد لهم كامل حقوقهم.

إذن، فالمتغلب والوارث للحكم والمستبد لا يمكن أن يكون واحد منهم عادلاً وإلا لم يعد «متغلبًا» أو «وارثًا للحكم» أو «مستبدًا». فالعدل ضد الظلم، والاستبداد بالأمر واحتكار السلطات والثروات وتوارثها، وقمع إرادة الشعوب هو ظلم صراح بواح لا شك ولا مراء فيه، موجب ليس للمعارضة وحسب، بل ولقتال الظالمين أنفسهم وجندهم ومن يعاونهم حتى يعود الحكم للشعب وتعود ثرواته وحقوقه وقراره إليه.

لذلك على من يقول بمقولات الظالمين تلك أن يكف عن غيه وضلاله وجوره، وأن يعود إلى سبيل الحق والرشاد والعدل.

السؤال كبير رغم أنه يتكون من كلمتين فقط، والإجابة عليه تحتاج إلى شرح طويل ومفصل قد يستغرق عشرات الصفحات.

ولكن لا مانع من أن نشير أولاً إلى أهم الأسباب التي تجعلنا نعارض آل سعود وكيانهم الغاصب الذي يُسمى "السعودية"، وتدفعنا للسعي بكل السبل المشروعة لإسقاطهم وتفكيك كيانهم هذا، كي نعرف ماذا نريد بعد ذلك.

١- أولاً: الشرعية؛ أو بالأصح انعدام الشرعية

وبما أن الشرعية لأي سلطة أو نظام أو كيان سياسي مصدرها الشعب أولاً، وفوقها وأساسها التزام تلك السلطة (أو النظام أو الكيان) بالقيم الإسلامية العليا (والتي هي إنسانية، لا يمكن أن يختلف عليها عاقلان من الناس) كالحرية وحق الشعب في حكم نفسه (الشورى) والكرامة

والمساواة والعدالة للجميع دون تمييز، وحقوق الإنسان ضمناً، بحيث لا يكفي رضا الناس فقط ليكون النظام أو السلطة شرعية، بل والتزام النظام أو السلطة بتلك القيم والحقوق لجميع أفراد الشعب ولكل إنسان. لذلك تصبح شرعية أي سلطة سياسية مرهونة بالتزامها بهذين الأمرين: اختيار ورضا الشعب، والتزامها بقيم ومبادئ الإسلام الكبرى (الحرية، الشورى، العدالة، المساواة والكرامة للجميع) وحقوق الإنسان.

ولأن هذه الشرعية منعدمة في الكيان السعودي، بل هو قائم أصلاً على عدم الاعتراف بالشرعية والحقوق الإنسانية ومحاربتها، ومن يعترض ينال منه بالسيف الأجرب. والسيف هو رمز هذا الكيان، رمز حكم التغلّب والبطش والقهر. وأنهم (أي آل سعود) يحكموننا رغماً عنا وبقوة السلاح، ولا يعيرون أي اهتمام لمسألة خيار الشعب ورضاه وقراره وحقوقه الإنسانية! ولأن هذا الكيان بلا شرعية، لم يأتِ باختيار الشعب، وطبيعي لمن لم يختره الشعب أن لا يعترف للشعب بحقوقه السياسية والإنسانية، ناهيك عن أن يلتزم بقيم الإسلام ومبادئه الكبرى (الحرية، الشورى، العدالة، المساواة والكرامة الإنسانية للجميع)، وهذا وحده

سبب كافٍ لرفض هذا الكيان والثورة عليه والعمل على تفكيكه بكل الوسائل والسبل الممكنة والمشروعة.

٢- الحكم الوراثي

يستحيل أن تجتمع الشورى والتوريث في نظام سياسي واحد، فالأخير استبداد وتفرد بالحكم والقرار وحصره في نسل واحد دونًا عن بقية أفراد الشعب. والشورى هي مشاركة كل أفراد الشعب في صنع القرار السياسي عن طريق التمثيل النيابي والانتخابات الحرة والنزيهة، هي حكم الشعب لنفسه مسترشدًا بقيم الإسلام وتعاليمه.

لا يوجد حكم "وراثي إسلامي" إطلاقًا، ولا يزعم ذلك سوى جاهل بالإسلام، وهو كمن يقول توجد نار مائية (من الماء)!!! النار نار والماء ماء، الحكم الوراثي وراثي، والإسلامي شوري (والديمقراطية آلية الشورى المعاصرة). الوراثي استبدادي والإسلامي تعددي تشاركي يتم بالاختيار والقبول. فجاء الإسلام إذن بالشورى ولم يأتِ بالتوريث، بل حارب هذا الأخير وجعل من يتبناه خارجًا عن إطار مبادئ الإسلام ورسالته ومقاصده.

وهذا سبب آخر لرفض ومحاربة كيان آل سعود الوراثي الإقطاعي، حيث الناس فيه كالمتاع لا قيمة لهم،

يتوارثونهم أمراء وملوك آل سعود واحدًا بعد الآخر في غياب تام لأي حضور سياسي لهذا الشعب (المُسعوَد) المستعبد والمقهور، مسلوب الإرادة والكرامة والحقوق.

٣- فرض الهوية السعودية

من المعروف أن حدود هذا الكيان السعودي تسيطر على معظم جغرافية الجزيرة العربية، وعندما نقول الجزيرة العربية أو جزيرة العرب أو شبه الجزيرة العربية أو شبه القارة العربية، فلا يساورنا شك في "هوية" سكان وأهل هذه الجغرافيا الشاسعة تاريخياً، فهم العرب (أي من يتحدثون العربية). وهذه الأرض (مكة والمدينة تحديداً) كانت مهبط الوحي ومنطلق الرسالة المحمدية الخاتمة، فهم إذن مسلمون كذلك، في غالبيتهم.

وبالتالي يتضح لنا أن لهذا الشعب هوية وأصل وتاريخ ودين (والدين -الإسلام- أساس الهوية)، وليس طارئًا أو مصطنعًا. فهم عربٌ وهم مسلمون (والمسلمون منهم العربُ وغير العرب، وعليه فلا إقصاء لغير العرب ولا تمييز بين الناس على أساس العِرق أو اللون أو اللسان، والدولة التي نرنو تحقيقها إسلاميةٌ محضة، تستوعب كل الأعراق والألوان واللغات).

وعندما نقول إن فلانًا عربيًّا، فأول ما يطرأ على الذهن جزيرة العرب، فكيف إذن يتغير كل ذلك وتفرض هوية مسخ على العرب والمسلمين في جزيرة العرب، على أرضهم التي ولدوا فيها، وينسبون إلى عائلة لا تعرف حتى أصلها فوق أنها غاصبة ولا شرعية لها أصلاً!

إذن، نزع هوية الشعب المسلم وتسميته بالجبر والفرض بالشعب "السعودي" نسبة لآل سعود هو أحد أسباب معارضة ورفض هذا الكيان الغاصب.

ولو اعترض أحد وقال: أين الإجبار على هذه الهوية والتسمية؟ نقول له: لا بأس إن كان الأمر باختيار الناس ولم تُفرض "السعوَدة" عليهم، فليتح لمن لا يرغب في هذه التسمية ألا يتسمى بها، وأن لا تكون جنسيته "سعودية"، وأن يُتاح خيار الحصول على هوية جديدة غير التابعية السعودية، وأن تحترم إرادته في التعريف عن نفسه بعربي مسلم بدلاً من "سعودي"! هل يمكن؟

٤- فرض العقيدة الوهابية

لا يخفى على أحد كم الجرائم والمذابح التي ارتكبها آل سعود وكهنتهم وجنودهم بغطاء أيديولوجي وهابي بحق شعبنا منذ مئات السنين، منذ أن تحالف ابن سعود وابن

عبد الوهاب في القرن الثامن عشر على تكفير المسلمين وتقتيلهم وسبي نسائهم واستيلائهم على أراضيهم وأملاكهم وثرواتهم.

فرض هذه العقيدة على الشعب كله وفي كل المناهج التعليمية (الإفسادية) هو سبب آخر لا يقل أهمية، بل إنه وبلا مبالغة، وكما قلت سابقًا في غير مكان، لو حاول الزنديق محمد بن سلمان محاربة الوهابية اليوم سينتهي به الأمر إلى محاربة الكيان السعودي نفسه، فهي مشروع هذا الكيان وغطاؤه الأيديولوجي الذي يتمسح بالإسلام والإسلام منها بريء.

٥- احتكار الثروة بيد القلة

أي بيد آل سعود وتخصيص مليارات الدولارات كمخصصات شهرية لكل فرد من آل سعود، هذا فضلًا عن نهب الأراضي الشاسعة والأملاك العامة، وما يمتلكه كل أمير من قصور وعقارات داخل وخارج المهلكة السعودية. ولا توجد شركة أو بنك في مهلكتهم إلا ولهم فيها أعلى النسب والأرباح، واحتكار كبار الأمراء لأكثر من ٩٠٪ من عوائد النفط... وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره.

هذا أيضًا سبب كافٍ لمعارضتهم والدعوة لتفكيك كيانهم ومحاسبتهم.

هذه أهم الأسباب وليست كلها، ولكن أجملناها حتى لا نطيل.

أما ماذا نريد بعد أن عددنا هذه الأسباب؟ فالجواب هو أننا: نريد الانتقال من حالة اللادولة والإقطاع والتوريث إلى حالة الدولة الحقيقية، دولة اتحادية جمهورية شورية (ديمقراطية) تتوزع فيها السلطة والثروة بشكل عادل ويتساوى فيها الناس في الحقوق والواجبات وأمام القانون، ويحكم فيها الشعب نفسه بنفسه عبر نوابه المنتخبين ومن خلال المجالس الشورية المحلية منها والاتحادي الذي سيكون في العاصمة الاتحادية التي اقترحنا أن تكون "المدينة المنورة"، وسيتم ذلك أيضًا بالتصويت لا بالفرض والإجبار.

والانتقال من حالة الاتحاد المشوّه الحالي المفروض بالسيف الأملح إلى حالة الاتحاد المبني على تصويت ورضا جماهير المسلمين في كل أقاليم ومناطق الجزيرة العربية، وبالتالي الانتقال من حالة اللاشرعية والهمجية والتوريث والإقطاع إلى حالة الشرعية والقبول والتوافق بين

جـماهـير الـشعب الـمختلفة طـول الـبلاد وعـرضـها. هـذا باختصار شديد جدًا، والتفصيل قد تقدم في الصفحات السابقة.

هـذه إذن هـي أبرز الأسباب التي دعتنا لرفض الحكم السعودي الوراثي الإقطاعي، وهذا ما نريده لبلادنا بعد تفكيك هذا الكيان الغاصب بعون الله تعالى في القريب العاجل.

مستقبل جزيرة العرب بين التوازنات الدولية والإرادة الجماهيرية!!!

يَعتقدُ البعضُ أننا حينما كتبنا عن تصورنا لما بعد تفكيكِ الكيانِ السعوديِّ وانهيارِه، فإننا قد أغفلنا التوازناتِ الدوليةَ والمصالحَ الكثيرةَ للدولِ الكبرى في جزيرةِ العربِ. وماذا سيكونُ موقفُ العالمِ من هذا التغييرِ المنتظَرِ والمأمولِ؟ هل سيقبَلُ أم لن يقبَلَ بذلك؟ وهل سيقاومُ العالمُ التغييرَ ويلتفُّ على إرادةِ الجماهيرِ أم لا؟ إلى غيرِ ذلك من التساؤلاتِ التي تطرأُ لدى هذه الفئةِ من الناسِ الذين اعتبروا أننا أغفلنا هذا الأمرَ.

لا شكَّ أنَّ كلَّ دولِ العالمِ، وخاصةً الدولَ الغربيةَ وأمريكا على رأسِها (وإسرائيلُ ضمنًا، والحقيقةُ أنَّ الحمايةَ والدعمَ بينَ كيانِ الاحتلالِ الصهيونيِّ وبينَ الكيانِ السعوديِّ الغاصبِ متبادلةٌ وراسخةٌ منذ تأسيسِ الكيانينِ)، من أقوى الداعمينَ لبقاءِ واستمرارِ هذا الكيانِ الغاصبِ،

الذي بدورِه يرعى مصالحَهم ويقومُ بالدورِ المطلوبِ منهُ بالتمامِ والكمالِ.

ونحنُ عندما نضعُ تصوراتِنا الجريئةَ والمتفائلةَ، فلا نغفلُ هذه الحقيقةَ، ونعي أنَّ دولًا أوروبيةً كثيرةً في ظهرِ هذا الكيانِ، إمدادًا بالسلاحِ وتزويدًا بالخبراءِ في مختلفِ المجالاتِ الأمنيةِ والعسكريةِ والاقتصاديةِ والإداريةِ... إلى غيرِ ذلك، بالإضافةِ إلى العتادِ العسكريِّ وكلِّ ما من شأنهِ حمايةُ واستمرارُ هذا الكيانِ ما أمكنَ، حتى دعمِه إعلاميًّا. كلُّ ذلك نعيهِ، ونعيهِ جيدًا. وعندما كتبنا ونكتبُ دائمًا عن التغييرِ وعن الـ«ما بعد»، فإننا لم نغفلْ هذا الواقعَ على الإطلاقِ.

ولكن هناكَ أمرٌ أغفلَهُ هذا النفرُ من الناسِ، وهو أنَّ هذا العالمَ الغربيَّ بالذاتِ في نهايةِ المطافِ لا تعنيهِ سوى مصالحُه. وعندما يدركُ أنَّ الكفةَ بدأت تميلُ لصالحِ جماهيرِ الشعبِ، فإنه لا محالةَ -وغيرُ مختارٍ- سيركعُ لهذا الواقعِ الجديدِ، وإن قاومهُ بدايةً، وسوف يكونُ أولَ المبادرينَ في كسبِ ودِّ الجماهيرِ وإعلانِ دعمِه لهم، لنيلِهم حريتهم وحقوقَهم واستقلالَهم، وغيرَ ذلك من نفاقِ الغربِ المعلومِ.

الحقيقةُ التي هي أكبرُ من هذا الواقعِ الذي نعيشهُ اليومَ هي أنَّ الشعبَ عندما يأخذُ زمامَ المبادرةِ ويؤولُ إليهِ القرارُ، فإنَّ كلَّ من لهُ مصلحةٌ في جزيرةِ العربِ سيأتي مرغَمًا معلنًا الدعمَ الكاملَ للواقعِ الجديدِ المفروضِ من قبلِ الشعبِ. صحيحٌ، في البدايةِ، أي قبل تفككِ الكيانِ كما هو الواقعُ اليومَ، ستكونُ هناك مقاومةٌ غربيةٌ (وحتى إقليميةٌ) ومحاولاتٌ كثيرةٌ لإبقاءِ الوضعِ كما هو، وضدَّ أيِّ تغييرٍ في جزيرةِ العربِ. وهذه الدولُ لم تتوقفْ يومًا أصلًا عن تسليحِ آل سعود ودعمِهم بكافةِ الأشكالِ وعلى مختلفِ الأصعدةِ منذ بدايةِ إنشاءِ بريطانيا لهذا الكيانِ وحتى يومِ الناسِ هذا.

هذا كلُّه معلومٌ ومتوقَّعٌ ومأخوذٌ في الاعتبارِ، إلا أننا ونحن نكتبُ ونستنهضُ الهممَ ونشاركُ في عمليةِ التوعيةِ والتنويرِ السياسيةِ والإسلاميةِ والاجتماعيةِ والفكريةِ والثقافيةِ وغيرها، فإننا لا ننظرُ مقيَّدينَ يائسينَ إلى الواقعِ الحاليِّ الذي هو بالتأكيدِ في صالحِ الكيانِ القائمِ، لأنه ببساطةٍ الشعبُ لا يزالُ غاطًّا في نومِه، أي لم يقمْ بعدُ. وإنما معظمُ كتاباتِنا وتطلعاتِنا وآمالِنا هي لمرحلةِ ما بعدَ انتفاضةِ الجماهيرِ ضدَّ الوضعِ القائمِ.

هذا بالتأكيدِ بالإضافةِ إلى ما نكتبُه للتمهيدِ لذلك التغييرِ المرجوِّ، بطبيعةِ الحالِ، من تعريفٍ بالمبادئِ السياسيةِ الإسلاميةِ وتصحيحِ المفاهيمِ المغلوطةِ والمشوَّهةِ، واستنهاضِ الهممِ، وتطمينِ جماهيرِ الشعبِ أن هناك تصوُّرًا لما بعدَ هذه الثورةِ المرجوةِ، وأنه بالإمكانِ تغييرُ الواقعِ. بل إننا لا نريدُ من الجماهيرِ أن تتحركَ أصلًا إلا بعدَ أن تعيَ ماذا تريدُ، وكيف تحققُ ما تريدُ، وإلى أين ستكونُ وجهتُها.

أي أننا نعتبرُ الثورةَ الحقيقيةَ هي الثورةُ التي تحدثُ في الوعيِ والعقولِ أولًا، وهي التي تسبقُ وتهيِّئُ السبيلَ لثورةِ الأفعالِ وتغييرِ الواقعِ القائمِ وموازينِ القوى في الداخلِ والخارجِ. فنحن نؤمنُ أنَّ تغييرَ ما في الأعيانِ مشروطٌ بتغييرِ ما في الأذهانِ. وثَوْرَةُ الأفكارِ تَسْبِقُ ثَوْرَةَ الأفعالِ.

وقد كتبنا في هذا الجانبِ وغيره بفضلِ الله. إذن، نحن عندما نقترحُ التصوراتِ السياسيةَ المستقبليةَ، فإننا نتصورُ أننا قد قطعنا بالفعلِ كلَّ هذه الأشواطِ -التي أولُها وعلى رأسِها الثورةُ الثقافيةُ والفكريةُ، وتحطيمُ قيودِ الكهنوتِ والمحرماتِ الفكريةِ، وتشجيعُ الشبابِ والشاباتِ على

التفكيرِ النقديِّ واستقلاليةِ الفكرِ وجرأةِ التعبيرِ وقولِ كلمةِ الحقِّ- وصارتْ كفةُ القوةِ تميلُ نحوَ الجماهيرِ الثائرةِ والرافضةِ لاستمرارِ واقعِ الغصبِ والجورِ والطغيانِ السعوديِّ.

وعندئذٍ، فكلُّ العالمِ سيدركُ أنَّ الحصانَ الرابحَ هو من ينبغي الرهانُ عليه، وهو من موازينِ القوى تميلُ باتجاهِه، أي الشعبُ. وما يختارُه الشعبُ سيقبلُه الشرقُ والغربُ، مرغمينَ. فالعالمُ لا يحترمُ من معهُ الشرعيةَ، بل من بيدِهِ القوةُ والسيطرةُ. فكيف إذا ما اجتمعتْ الشرعيةُ والقوةُ معًا؟ بل إنَّ الشرعيةَ في تصورِنا هي قوةٌ في ذاتِها، بل هي القوةُ الحقيقيةُ.

ونعني بالشرعيةِ للكيانِ السياسيِّ، حسبَ فلسفةِ الإسلامِ السياسيةِ، جانبيها الاثنين:

1- أن يكون قيامُ ذلك الكيانِ بإرادةٍ ورضا واختيارٍ من جماهيرِ الشعبِ/الأمةِ، رجالًا ونساءً، فينبثقُ الكيانُ عنهم باختيارٍ ورغبةٍ منهم، وأن يكونَ قرارُهم (قبل وأثناء وبعد قيامِه) بيدِهم (وتلك هي الشورى في الأمر: {وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ..} (الشورى: ٣٨)، {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ..} (آل عمران: ١٥٩)، والديمقراطيةُ هي آليتُها المعاصرةُ

المتاحةُ والممكنةُ والأقلُّ سوءًا عالميًّا، ضمن مرجعيةِ الوحيِ).

والشورى تقتضي -عقلًا وشرعًا ودلالةً- عدمَ وجودِ أيِّ شكلٍ من أشكالِ توريثِ السلطةِ، والتفرُّدِ بالأمرِ والقرارِ، واحتكارِ الأموالِ والثرواتِ، فلا توريثَ للملكِ العامِّ (مالًا وسلطانًا) في الإسلامِ.

وهذه نقطةٌ يغفلُ الكثيرون عنها، بمن فيهم الإسلاميون أنفسُهم؛ فبمجردِ وجودِ شكلٍ أو صيغةٍ ما من أشكالِ وصيغِ التوريثِ للسلطةِ، فإنها تُسقطُ على الفورِ صفةَ «الإسلامية» عن ذلك الكيانِ السياسيِّ أو الدولةِ، وإن قيل: (ملكيةٌ دستوريةٌ)، فلا فرقَ؛ فالدستورُ، كما قلنا في غيرِ مكانٍ، لا يجعلُ الحرامَ حلالًا، ولا الباطلَ حقًّا.

لذا كان النظامُ السياسيُّ فيه نظامًا شُورِيًّا، جماهيريًّا، منتخبًا بكاملِه من أسفلِ الهرمِ إلى أعلاه.

وهو نظامٌ تداوليٌّ، تعدديٌّ، تشاركيٌّ، لا وراثيٌّ سلاليٌّ أو فئويٌّ، وهو نظامٌ أقربُ إلى الديمقراطيةِ الشعبيةِ المباشرةِ منهُ إلى النيابيةِ، أو يحتملُ الاثنتينِ معًا: (وأمرُهم شورى بينهم). ولذلك، يستوجبُ وجودَ مجالسَ ومؤتمراتٍ شوريةٍ جماهيريةٍ محليةٍ وإقليميةٍ واتحاديةٍ، على مستوى كلِّ قريةٍ

ومحافظةٍ ومدينةٍ وإقليمٍ، ثم على مستوى الكيانِ الأكبرِ (دولةٍ أو ولايةٍ أو اتحادٍ أو شبهِ اتحادٍ).

والسلطةُ فيه للناسِ، ولمن يختارُهم الناسُ، وليست بيدِ طائفةٍ تدّعي أنها وسيطٌ بين الناسِ وربِّهم، فلا هو كهنوتيٌّ، ولا مشيخيٌّ. وهو نظامٌ يستوعبُ الفقيرَ والغنيَّ، وليس محتكرًا بيدِ طبقةٍ من الأغنياءِ أو التجارِ وأصحابِ رؤوسِ الأموالِ دونَ بقيةِ الشعبِ والأمةِ، فلا هو أوليغارشيٌّ. وهو نظامٌ جامعٌ، منفتحٌ، يقومُ على أساسِ الانتماءِ الإسلاميِّ العامِّ، فلا هو عنصريٌّ، ولا قوميٌّ، ولا طائفيٌّ. والمواطنةُ فيه إنما تقومُ على هذا الأساسِ، أي على الإسلامِ.

2- أن يلتزمَ ذلك الكيانُ بمبادئِ الإسلامِ الكبرى: الحريةِ/ أن تكونَ الشورى، التي هي: (حقُّ الأمةِ في حكمِ نفسِها بنفسِها)، ضمنَ مرجعيةِ وحاكميةِ الوحيِ، وبما لا يتعارضُ معهُ/ وحدةِ الأمةِ المسلمةِ/ القيامِ بالقسطِ/ المساواةِ بين الناسِ في الحقوقِ والواجباتِ، وأمامَ القانونِ/ الكرامةِ للجميعِ دونَ تمييزٍ أو تهميشٍ أو نبذٍ أو إقصاءٍ، وصونِ حقوقِ وحرياتِ الإنسانِ؛ كلِّ إنسانٍ، ومعرفةِ أنَّ الأكرمَ عند اللهِ هو الأتقى، فلا محلَّ مطلقًا لعنصريةٍ أو تعصُّبٍ، وربُّ العالمينَ خلقنا شعوبًا وقبائلَ لنتعارفَ، لا لنتنافرَ ونتناحرَ أو

يعلوَ بعضُنا على الآخرِ/ التواصي بالحقِّ، والصبرِ على ذلك، والأمرِ بالمعروفِ، والنهيِ عن المنكرِ/ أن تكونَ كلُّ التشريعاتِ والقوانينِ الصادرةِ من مجالسِ التشريعِ المنتخبةِ من قبلِ الأمةِ (أولي الأمرِ منكم) داخلَ الكيانِ الإسلاميِّ ضمنَ حدودِ اللّٰهِ تبارك وتعالى، منضبطةً بمرجعيةِ الوحيِ (المرجعِ الأعلى)، ولا تتعارضُ معهُ؛ فلا تتعدّى على شيءٍ من محرّماتِه التي جاءتْ فيه حصرًا (فالحرامُ ما حرّمهُ اللّٰهُ في كتابِه)/ أن يكونَ المرجعُ عندَ وقوعِ النزاعِ بين الأمةِ وأولي الأمرِ هو كتابُ اللّٰهِ تعالى، لقولهِ سبحانهُ: {.. فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} (النساء: ٥٩)، أي إلى رسالةِ اللّٰهِ التي نطقَ بها وحملَها رسولُه وبلّغَها وعملَ بها كما أُمرَ.

***

ومن سيختارُهم الشعبُ بعدَ ذلك سيرغمُ ويضطرُّ العالمَ للتعاملِ معهم، أحبَّهم أم كرهَهم، لا خيارَ لديه. الشعبُ هو من يقررُ مصيرَه طالما لم يعتدِ على حقوقِ غيرِه ولم يُخلَّ الكيانُ السياسيُّ الجديدُ المرجوُّ تأسيسُه بجانبي الشرعيةِ المذكورين آنفًا.

ومصالحُ أيِّ دولةٍ في العالمِ في جزيرةِ العربِ لن تمرَّ بغيرِ موافقةِ جماهير الشعبِ واستفادتِهم منها (استفادة عادلة ومشروعة). ونعني بالمصالحِ هنا تلك التي تخصُّ الجوانبَ الاقتصاديةَ حصرًا، حيث لن يبقى على جزيرةِ العربِ جنديٌّ غربيٌّ واحدٌ، وستُغلَقُ كلُّ قواعدِ الأمريكانِ والغربيينَ في منطقتِنا، سلمًا أو حربًا، لن نقبلَها، يعني لن نقبلَها. وهذه مسلّمةٌ لا تخضعُ لتفاوضٍ ولا نقاشٍ. ستخرجُ القواتُ الاستعماريةُ من منطقتِنا إما بانصياعِهم لإرادةِ شعبِنا سلمًا، وإلا سينصاعونَ لذلك بالقوةِ القهريةِ.

إذن، المصالحُ التي نعنيها هنا هي حصرًا الاقتصاديةَ، والاستفادةُ بطبيعةِ الحالِ من الخبراتِ الصناعيةِ والتكنولوجيةِ وغيرها بما يحققُ مصالحَ جماهيرِ شعبِنا وأمتِنا. ذلك أنَّ تبادلَ الخبراتِ في مختلفِ المجالاتِ بينَ شعوبِ العالمِ أمرٌ لا يمكنُ الاستغناءُ عنهُ، بل هو مطلبٌ وواجبٌ شرعيٌّ أساسًا بجانبِ كونِه واجبًا ومطلبًا نهضويًّا.

ما أودُّ قولَه هو أننا لم نغفلْ عندَ كتابتِنا لتصوراتِنا ومقترحاتِنا السياسيةِ المستقبليةِ التوازناتِ الدوليةَ وما تستتبعُه من ميلٍ لطرفٍ على آخرَ، ولم نغفلْ أنَّ للغربِ

مصالحَ كثيرةً في منطقتِنا سيدافعُ عنها في البدايةِ من خلالِ دعمِ الكيانِ السعوديِّ المستأمنِ على استمرارِها. ولكن ندركُ أنَّ ذلك كلَّه سيتغيرُ عندما تتغيرُ موازينُ القوى الداخليةُ ويتفككُ الكيانُ الغاصبُ ويعودُ للشعبِ قرارُه. فالتغييرُ الحقيقيُّ والذي نسعى إليه ونرجوهُ هو التغييرُ الذي يكونُ الشعبُ قائدَه ومحورَه. وإذا كانَ الحديثُ هنا معنيًّا في المقامِ الأولِ بالدولِ الكبرى والتوازناتِ الدوليةِ، فمعنيٌّ به ضمنًا المحيطُ الإقليميُّ بطبيعةِ الحالِ، بتوازناتِه وقواه وأطرافِه الفاعلةِ المختلفةِ.

ونحن نتحدثُ عن ذلك كلِّه واضعينَ في اعتبارِنا صعوبةَ أمرِ التغييرِ وتعقيدَه وشروطَه ومشاقَّه، لكن حتمًا ليس استحالتَه، فإذا الشعبُ يومًا أرادَ الحياةَ.. فلا بُدَّ أن يستجيبَ القدرُ.. ولا بُدَّ لليلِ أن ينجلي.. ولا بُدَّ للقيدِ أن ينكسرَ. وأختمُ بقولِهِ تعالى: {إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ} [الرعد: 11].

كل يوم، هناك خبر جديد عن ارتكاب نفس العصابة لجريمة جديدة، بل لجرائم جديدة؛ من قطع طريق، وابتزاز، وسرقة بنوك، واقتحام بيوت، وخطف لنساء واغتصابهن وقتلهن، ثم رمي جثثهن على الطرقات، وخطف الأطفال، وترويج للمخدرات والسلاح، واقتحام وتدمير محال تجارية ومنشآت عامة ومؤسسات حكومية وأهلية، وغير ذلك... لا يكاد يمر يوم دون خبر عن جرائم جديدة لهذه العصابة.

الآن السؤال: في هكذا حالة، ما هو الإجراء المنطقي الذي تتخذه أي حكومة أو مجتمع في العالم؟ وما الذي تنص عليه كل قوانين الدنيا إزاء هكذا عصابة؟ وأيهما أكثر منطقية وواقعية بين هذين الموقفين في التعامل مع العصابة:

1. مطاردة العصابة والقبض عليها ومحاكمة كل عضو فيها، وتنفيذ الأحكام القضائية المناسبة لكل حالة، لإقامة العدل وردع الظلم والعدوان؟

2. الموقف الثاني، الذي قد يطالب به أحد الناس فيقول: "لا، لا تقبضوا عليها ولا تقضوا على العصابة، فهذا عمل اجتثاثي متطرف بل وغير واقعي، ولا يمكن تنفيذه، وإنما لننتظر لعل هذه العصابة تكف عن ارتكاب الجرائم، أو لعله يخرج منها قائد حكيم يوقف أعمال هذه العصابة، ويحول المجرمين السارقين والغاصبين والقتلة إلى أناس صالحين نافعين يسيرون على الصراط المستقيم، لننتظر لعلهم يتوبون وتتبدل الأمور".

أي الموقفين أكثر منطقية وواقعية؟ وأيهما يُعمل به في كل العالم وتدعو له كل شرائع وقوانين الدنيا؟

الواقع أن الموقف الأول ليس هو الأكثر منطقية، لأن قولنا "الأكثر منطقية" يعني أن في الموقف الثاني شيئًا من المنطق، وهذا غير صواب.

إنما الموقف الأول هو المنطقي والواقعي، والذي تتخذه كل حكومات ومجتمعات العالم، وتحث عليه كل القوانين والشرائع، وهو الذي ينبغي اتخاذه. أما الموقف الثاني فلا يتخذه عاقل، ولا يقول به إنسان سوي أو فيه مزعة من عقل أو ذرة إحساس إنساني، بل هو الذي يعيش ليس في الخيال وحسب، بل في الباطل والأوهام، وينتظر المستحيلات.

ومثله خطر على المجتمعات، وخير خادم للمجرمين والعصابات.

***

لماذا كل هذا الكلام؟

مثل آل سعود كمثل هذه العصابة، بل هم أخطر من العصابة المعروفة أنها «عصابة»، لأن الأخيرة معلوم أنها تعمل خارج نطاق الحق والقانون، والناس تعرف أن ما تقترفه من أعمال هي جرائم وبغي بغير حق. بينما آل سعود هم القانون، وقولهم لا يُرد، وحكمهم هو الحق، وهم ولاة الأمر، وخدّام الحرمين!! وكل جرائمهم تُغطى بغطاء قانوني وديني عبر كهنتهم و"مثقفيهم" وقانونييهم، فينخدع بها المخدوعون من الشعب المُستحمَر والمقهور. ومثل المعارضة المُسعوَدة كمثل صاحب الموقف الثاني، ومثلنا نحن كمثل أصحاب الموقف الأول. وشتان بين الموقفين ومنطق كل واحد منهما.

نحن وحسب المنطق السليم؛ نرى أنه لا يمكن أن نتفاوض مع عصابة ما، أو نخضع لشروطها وابتزازها، أو نظن بها خيرًا، أو ننتظر ونوهم أنفسنا أنها قد تتوب وتعود عن طريق الطغيان والإفساد والإجرام، أو يخرج منها من هو

قادر على إصلاح حال العصابة، ويحول أعضائها من قتلة مجرمين إلى حمامات سلام أو ملائكة. كل ذلك ضرب من الجنون والعبث واللامنطقية. إنما التعامل السليم يكون بإخضاع هذه العصابة للمحاكمة العادلة والحاسمة، والقضاء عليها، وحماية الناس من طغيانها وعدوانها وإجرامها وعبثها وإفسادها في الأرض، واجتثاثها من جذورها، وإلا فلِمَ وُجد ما يُعرف بحد الحرابة؟

أما المعارضة المُسعوَدة فتحاول اغتصاب المنطق السليم وخدمة الغاصبين المجرمين الحاكمين عبر التطبيع معهم، وإعطائهم المزيد من الوقت ليعيثوا في الأرض مزيدًا من الإجرام والإفساد والطغيان والظلم للعباد، ومحاربة الله ورسوله تحت شعار "الملكية الدستورية"، أي إبقاء آل سعود - وإن ارتكبوا ما ارتكبوا من جرائم وفظائع، وفوق أنهم بلا شرعية أصلاً - فوق رؤوسنا، لينعموا لوقت أطول بالمخصصات من ثروات الشعب، ويظلوا طبقة مميزة عن بقية الشعب فهم الأسرة المالكة، أي مالكة للبلاد والعباد!! وهم أصحاب السمو والجلالة، ونحن كما يسموننا "قرود على حيود"!! وكأننا لا نستطيع الحياة بدونهم!! ثم يتهموننا (أي المعارضة المُسعوَدة) بالخيالية واللاواقعية لأننا نقول:

لا يمكن أن نسمح لمجرم قاتل متغلب أن يكون منفلِتًا في الشوارع بين الناس، ناهيك عن أن يحكمهم ويتحكم في مصائرهم، ويضفي على جرائمه القدسية، ويجعلها قانونية وحقًا. إن هكذا منطق لهو المضطرب والمشوّه، بل هو العبث والجنون والفساد لو كانوا يعلمون، ولا يؤيده عاقل في الوجود.

وأي مجتمع في الأرض يؤيد إطلاق سراح المجرمين، أو إتاحة المجال لهم ليفعلوا ما يريدون تحت شعار "لعلهم يتوبون ويصلحون"؟

متى نفهم أن التوبة شأن خاص بين العبد وربه، وأنها لا تُسقط حقوق الناس؟

فالقاتل له أن يتوب ويطلب من الله المغفرة، ذلك شأنه، لكن ذلك لن يلغي عقوبته في الدنيا. فالقاتل ظلمًا وعمداً يُقتل أو يُحكم بالسجن حتى الموت، وهذا ما يحدث في كل أصقاع الأرض، وذلك هو ما دعا له الشرع القويم.

أما أن نترك المستبدين والغاصبين وقطّاع الطريق فوق رؤوسنا، هكذا، وننتظر "توبتهم" أو لعلهم ينصلحون، فذلك دجل وعبث وتلاعب بالعقول وخدمة لأعداء الله والرسول.

إن كيان آل سعود هو كيان غصب وتغلب وتوريث وإجرام وعدوان، فلا شرعية له. وآل سعود أسرة تلطخت أيديها - عبر تاريخها - بدماء شعبنا وكثير من المسلمين والأبرياء حول العالم، ونهبت ثرواته، واغتصبت الأعراض، واحتلت أطهر البقاع، وسعوَدت الناس وكل ما على الأرض، واستبدت بالأمر، واستولت على ممتلكاتنا وأراضينا وثرواتنا بغير وجه حق. واحتكرت السلطات والثروات لها دونًا عن بقية الشعب، فلها كل شيء، والتراب للشعب. لا، بل حتى التراب تبيعه على الشعب بعد أن تسرقه منه!!! وفعلت الأفاعيل وتفننت في الإجرام والتقتيل وتكفير المسلمين، ليس منذ عقود بل منذ قرون، أي منذ ما يسمونه دولتهم "السعودية الأولى".

كل ذلك حدث ولا يزال يحدث، ومستمر. ولا أبلغ على ذلك من الإعدامات شبه اليومية لأبناء شعبنا دون محاكمات، أو معرفة لأسباب قتلهم سوى ما يكرر في بياناتهم الكاذبة والممجوجة. وسجونهم التي تمتلئ بعشرات الآلاف من المعتقلين من النساء والرجال لمجرد رأي هنا أو هناك، أو حتى بسبب إعجاب بمنشور ما لا

يعجبهم على موقع من مواقع التواصل. بل وتمتلئ أيضًا بعشرات الآلاف من المساجين نساء ورجالًا وأطفالًا من جنسيات مختلفة في أوضاع بشعة ومروعة. -احتكار السلطة والثروة مستمر، القتل بغير حق مستمر، النهب (مخصصات الأمراء) مستمر، والاستبداد بالقرار مستمر، استعباد الشعب ونسبته إليهم مستمر (الشعب السعودي!). السيطرة على الحرمين وجعلهما مصيدة للمعارضين من أبناء شعبنا أو من مختلف الجنسيات مستمر. سعودة مكة، وأبواب الحرم وأروقته، والشوارع، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، والمطارات، وغير ذلك مستمر (كل شيء ينسب لآل سعود!). بل وصلت بهم الجرأة إلى القول بأن "الرسول" سعودي، والقرآن أنزل بلغة سعودية!

كل ذلك لا يزال مستمرًا ولا يمكن أن يتوقف، وهم يحكمون وكيانهم الغاصب قائم ويتحكم في مصائر العباد، ويسيطر على جزيرة العرب بما فيها مكة والمدينة.

فهل من الحكمة والمنطق والعقل أن نطالب هؤلاء الغاصبين المستبدين المعتدين المحتلين بأن لا يكونوا غاصبين أو مستبدين أو معتدين أو محتلين؟ هل يقبل بذلك عاقل؟ لا، محال... وحتى آل سعود أنفسهم وعلى لسان

سلمان بن عبد العزيز يقول: "أخذناها بالسيف"، أي أخذوا جزيرة العرب بالسيف، ولن يتركوها بغيره. وهذا ما ينبغي علينا أن نعيه كمعارضة ودعاة إصلاح وتغيير في جزيرة العرب، وإلا فلا نرجو تحررًا ولا تغييرًا ولا تمكينًا للشعب ولا نهضة.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ،
وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ،
وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ

•••

تم بحمد الله.